مســـــتـــــــقبل العلمانية
في العراق

د.سناء كاظم كاطع
كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

المقدمة

في ظل تسابق الإتجاهات العلمانية مع غيرها من الإتجاهات الدينية الأخرى، لتثبيت تصوراتها ورؤاها الفكرية في المجتمع العراقي، وطموح كل منها على حدة في أن تكون المستقبل الواعد للعراق الجديد، أرتأينا تقسيم البحث الى محورين أساسيين هما:.

المحور الأول:. العلمانية مصطلحاً ومفهوماً.

المحور الثاني :. مستقبل العراق في ظل الاتجاهات العلمانية والدينية .

المحور الأول:. العلمانية مصطلحاً ومفهوماً

أثار مصطلح العلمانية (Secularism) جدلاً فكرياً واسعاً لدى عموم المفكرين والباحثيين على اختلاف إنتماءاتهم حتى خاض بعضهم في مفردة الإشتقاق أَمن العِلم هي فيقال عِلمانية، أم من العَالم فيقال العَلمانية؟ واذا اعتمد بعض الباحثين على (العِلم) ليكون الأساس المعتمد في دراستهم،(١) ذهب البعض الآخر الى أنها ما تحمل معنى العَالمي، أي الإنسان الذي يحمل تفكيراً دنيوياً مدنياً وليس أخروياً دينياً. ونفس المعنى تداولته أكثر الموسوعات العالمية، فـ(Secularism) بحسب ما جاء في موسوعة المعارف البريطانية هي "حركة أجتماعية تهدف الى ابعاد الناس عن الاهتمام بالحياة الآخرة وتوجيههم نحو الاهتمام والانهماك بالشؤون الدنيوية"(٢). كما تناوله _البعلبكي_ في موسوعته المورد، حين تطرق للـSecularism معرفاً اياها بـ" النزوع الى الاهتمام بشؤون الحياة الدنيا"(٣)، واصفاً إياها بـ" الدنيوية: أي عدم المبالاة بالدين أو بالاعتبارات الدينية"(٤).

لقد تم التعبير في الأقطار البروتستانتية عن (Secularism) بمعنى انفصال الكنيسة عن الدولة، في الوقت الذي عبر عنها في الدول الكاثوليكية لاسيما فرنسا بمصطلح اللائيكية (Laicism) المشتقة من الكلمة اليونانية (Laikos) بمعنى العامة ، أي غير المتدينين لتميزهم عن الأكليروس وهم الكهنوت (رجال الدين).(٥) ولذلك يجزم أحد الباحثين أن الترجمة الصحيحة لكلمة (Secularism) هي اللادينية أو الدنيوية.(٦) وبذلك تكون العلمانية أقرب للعَالم الزمني والدنيوي من حيث المعنى، كونه مصطلحا يتجه نحو ابعاد الدين عن الحياة لأجل قيام ودوام اللاديني أي الدنيوي، والذي استعمل ـ حسب تعبير المسيري – لأول مرة مع توقيع صلح وستفاليا عام ١٦٤٨م لوصف عملية علمنة ممتلكات الكنيسة ونقلها الى سلطات سياسية غير دينية دامت عدة قرون أبتدءً من العصور الوسطى الى ما وصل معناه المعاصر في الاعتقاد بإمكانية إصلاح أمور وأحوال الفرد من خلال الطرق المادية دون التصدي لقضية الإيمان سواء بالقبول أو الرفض، فهو لا يرفض الدين وإنما يتجاهله.(٧)

واختلف الباحثون في مفهوم العلمانية، بين فصل الدين عن الدولة أو فصل الدين عن السياسة، الى درجة عد بعضهم أن هذه المعاني لا تعطي المدلول الكامل للـ(Secularism) الذي ينطبق على الأفراد وسلوكهم، ليؤكدوا أن المعنى الأصوب برأيهم . ما شمل (فصل الدين عن الحياة على غير الدين)، أي قيام الحكم في الدولة بغير ما أنزل الله.[٨] في الوقت الذي فهم بعضهم الآخر العلمانية بأنها مفهوم يحترم الدين ويحميه من الإستغلال السيئ والسلبي لتحقيق أغراض ومصالح خاصة. أي أنها تعني" تجريد مؤسسة الحكم أياً كان شكلها وطبيعتها من كل مفهوم أو مصدر أو سبب للقداسة يجعلها فوق النقد والمحاسبة والتغيير وبما يشمل كل مكونات هذه السلطة أشخاصا وأفكارا وسياسات وقرارات، بقدر ما أنه يعني أيضا تجريد رجال الدين أياً كانت أديانهم ومذاهبهم ومراتبهم ومسمياتهم من كل قدرة على التدخل في الشؤون السياسية أو سلطة الجزم بشرعية أو عدم شرعية القرارات السياسية من وجهة النظر الدينية".[٩] كما فهمت من البعض الآخر بأنها المفهوم الذي يبقي على الدين كقيمة اعتقادية لا مناص منها وكعلاقة روحانية عالية بين الفرد والآله ولكنها لا تدخل معيارا أو مرجعا للحكم الدنيوي، فيبقى للفرد كل الحرية فيما يعتقد وتبقى للحياة المدنية أنظمتها وأصولها في الحكم[١٠]. والعلمانية لا تتجاهل دور الدين بدليل ان احد مفكري الغرب(مايكل كوربت وجوليا ميتشل كوربت)• يذكر ان "الدين يلعب ادوارا متعددة في الحياة الانسانية وفي حياة المجتمعات والثقافات "[١١]، وان "الدين والسياسة بحكم طبيعتهما الخاصة لا يمكن تجنب ترابطهما، وتتخذ العلاقة بينهما اشكالا عديدة ... لكن على الرغم من تعدد اشكال هذه العلاقة فانها ستظل موجودة دائما"[١٢].

لقد مرت العلاقة بين الدولة والمؤسسة الدينية في أوربا بتطورات الى أن وصلت الى علاقة صراع بين ماهو خالص روحي ممثل بالكنيسة وماهو دنيوي ممثل بالدولة، حين سعت الكنيسة لملء الفراغ السياسي الذي أحدثه انهيار الإمبراطورية الرومانية لتحل محل الأمبراطورية في أقامة نظام جديد وهياكل كهنوتية تمثل هرماً قمته البابا وقاعدته الرهبان، فنشأت اثر ذلك طبقة رجال الدين (الأكليروس) التي ادعت القداسة، الى أن دخلت الكنيسة مرحلة الطغيان والاستبداد الذي وصل الى حد معاداتها للعلم والعلماء وممارسة الهيمنة والوصاية على العقل البشري، ولحين انهيار السلطة البابوية وقيام النظام الإستبدادي المحلي، بعد جملة من المتغيرات الأساسية منها[١٣].

١. نمو الشعور المعادي للكنيسة .

٢. ضعف البابوية.

٣. الاتجاه نحو النظرة العلمانية للحياة.

٤. قيام الدولة القومية.

وكل ذلك يؤكد، أن العلمنة في الغرب لم تتحقق إلا بعد كفاح تاريخي طويل ضد الكنيسة ومؤسساتها بعدما فرضت سلطانها بشكل استبدادي وصادرت سلطات الدولة وحرية الفكر والعقل، وصار القتل والحرق مكافأة لأصحاب النظريات العلمية التي تتعارض ورؤية الكنيسة، كما ظهر العديد من المفكرين البارزين الذين طالبوا بفصل السلطة السياسية عن سلطة الكنيسة، أمثال جون لوك ومونتسكيو و روسو، الذين انتهت

أفكارهم بقيام الثورة الفرنسية في (٢/تشرين الثاني/١٧٨٩) التي أنشأت لأول مرة في تاريخ أوربا المسيحية دولة جمهورية قام نظامها على أساس الفكر العلماني، وقامت فلسفتها على الحكم باسم الشعب وليس باسم الله، وعلى حرية التدين بدلاً من الكثلكة، وعلى الحرية الشخصية بدلاً من التقيد بالأخلاق الدينية، وعلى دستور وضعي بدلاً من قرارات الكنيسة.(١٤)

إذن نخلص من ذلك الى أن نشأة العلمانية في الغرب، نشأة طبيعية نتيجة لظروف ومعطيات تاريخية، ودينية، واجتماعية، وعلمية واقتصادية نمت نمواً طبيعياً، عززها الفكر السياسي الغربي الذي أكد أن الدين مسألة ذاتية بين الله والفرد، كون أن المسيحية ديانة فردية ومن ثم لم تجد العلمانية معارضة ولم تصطدم بحقائق ثابتة لأن من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الديانة المسيحية، الفصل بين الدين والدنيا، أو بين الكنيسة والدولة ونظم الحياة المختلفة، فهي ديانة روحية شعائرية لا شأن لها بنظم الحياة وشؤون الحكم والمجتمع.(١٥) لذلك قال أحد المفكريين إن الفصل بين الدين والدولة ساعدت عليه المسيحية التي لا تتضمن مبادئ وشرائع للاجتماع البشري على صعيد السياسة والحقوق والمعاملات.(١٦)

ولا ننسى أن الواقع أكد أن العلمانية نظرية ركزت فصل الدين عن السياسة لأنها تعمل على أن تقوم دولة ما بما فيها من أفراد ومؤسسات حكومية أو خاصة ،جماعية أو فردية، وفي جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، بعيدا عن الشؤون الدينية، لينحصر مفهومها في عدم التقاطع والعداء مع الدين بل أنها نظرية تفصل بين قدسية الدين النقية والسياسة غير النقية.

المحور الثاني:. مستقبل العراق في ظل الاتجاهات العلمانية والدينية

لقد تميز العراق منذ تأسيس دولته عام ١٩٢١م بتعددية اتجاهات افراده الفكرية والسياسية لتصف الى جانب تعددية قومياته وأديانه ومذاهبه، ولذلك اتسم العراق بالتعددية على المستويات كافة. والملاحظ أن انتقال العلمانية الى العراق جاء مع موجة انتقالها الى العالم العربي،(١٧) فدخلت اليه في نهاية القرن التاسع عشر، حين أُلغيت الخلافة العثمانية وتم تثبيت قدم الأنكليز فيه، واذا ما حاولنا رصد تاريخ العراق السياسي الحديث سنجد تصدر ثلاثة تيارات المسرح السياسي العراقي، تمثلت بالتيار الشيوعي والتيار الإسلامي والتيار القومي، التي دخلت في صراع فيما بينها ابتدأ بصراع التيار الشيوعي مع التيار الإسلامي حين استفز الشيوعيون القوى الدينية من خلال مهاجمتهم الأفكار الدينية المسلّم بها في المجتمع العراقي المحافظ واصفة اياها بالرجعية، كما شنوا حملتهم الإعلامية على الفكر الديني بعّده عقبة في طريق نهضة وتطور الشعوب، الأمر الذي صعّد من نضال الاسلاميين ضد المد الشيوعي اولاً، حين وجدت المؤسسة الدينية الشيعية نفسها امام تحد كبير من قوى سياسية لا يمكنها التغاضي عن تصرفاتها (لا سيما بعد سيطرة الشيوعين على بعض دوائر الحكومة والقرار فترة الحكم القاسمي)، وضد حكومة عبد الكريم قاسم ثانياً (لا سيما بعد اصداره بعض القرارات والقوانين التي تتعارض مع الشريعة الاسلامية كقانون الاحوال الشخصية الذي صدر في كانون الاول عام ١٩٥٩ والذي منح بموجبه المراة حقوقا مساوية للرجل في الارث) الامر الذي سمح للقوى القومية بانتهاز فرصة الوثوب على السلطة بتفاصيل ميكافيلية ونظريات تآمرية جعلت

منهاج الاغتيال السياسي والانقلابات العسكرية الطرق المتعارفة عليها في السيطرة على الحكم، وليبدأ منها في صراع جديد مع غيره من التيارات الأخرى التي استأصلها وأبقى على منهجه ومساره ليحكم العراق باسم القومية.[١٨]

وعلى الرغم من ان نظام الحكم في العراق نظام قومي علماني• الى اخر لحظاته، فان دعوات تطبيق العلمانية** كنظام حكم في العراق تصاعدت بعد سقوط النظام الشمولي من جانب اتجاهات سياسية قومية (عربية – كردية) ، و(يسارية وليبرالية)، فالتغير السياسي الذي جرى وما زال في العراق ابرز اتجاهين اساسين هما: الاتجاه العلماني الذي اكد على ضرورة صياغة دستور علماني يدعو الى فصل الدين عن الدولة ،جاعلا من العلمانية الضامن الاول والاخير للحقوق الفردية والمدنية للمواطنين، والاطار السليم الذي سيوحد جميع طوائفه وقومياته واعراقه، كما تتمثل العلمانية أمام أصحابها كحل لعدد من الإشكاليات المعلقة واستجابة لحاجات أساسية كالحاجة للاندماج الاجتماعي والسياسي في مجتمع مجزأ والحاجة لمساواة المواطنين أمام القوانين بصرف النظر عن انتماءاتهم وللحد من أساءة الدولة استخدام الدين لأغراض سياسية[١٩]، كما أنها ستكون حلاً للفتنة الطائفية حينما تجسد استقلال التشريع العام عن جميع الاعتبارات التي تأخذ بها التكتلات الطائفية المختلفة[٢٠].اي بمعنى اخر استقلال دستور الدولة وسائر تشريعاتها وانظمتها عن الاعتبارات الدينية والمذهبية [٢١]. كما ربطت العلمانية بمشكلة الاقليات الدينية وبكيفية خاصة حقها في الّا تكون محكومة بدين الاغلبية، الا ان الحل العلماني لا سيما مسألة الأقليات الدينية –بحسب تصور البعض – اذا اتفق مع الديانة المسيحية فانها تضع الفرد المسلم في تناقض مع شمول الاسلام وتنظيمه لامور المجتمع، ومن ثم تكون الدعوة الى العلمانية منحازة لرؤية الاقلية الدينية على حساب رؤية الاغلبية[٢٢]. إلا أن دعاة العلمانية يعللون باختلاف الأديان والمذاهب في البلد الواحد، حينما لا ينتمي جميع مواطني الدولة الواحدة الى دين ومذهب واحد، فيكون التزام الدولة بدين واحد انتقاصا لحقوق المواطنين المنتمين لأديان أخرى[٢٣]. أما الاتجاه الثاني فيتمثل بالاتجاه الديني الإسلامي حينما تعاظم دور القوى ذات الإيديولوجية الدينية بعد سقوط النظام الشمولي، مؤثرة بشكل كبير على مجريات الحياة السياسية العراقية، هذه القوى التي احتلت قضية علاقة الدين بالدولة ومصدرية التشريع المكانة الأهم في طروحاتها الفكرية مؤكدة ضرورة صياغة الدستور•العراقي بشكل يضم محددات أساسية كاحترام الهوية الإسلامية وعِد الإسلام المصدر الرئيس للتشريع وأن يكون الإسلام دين الدولة الرسمي مع عدم سن قانون يخالف الثوابت الإسلامية مع التأكيد على احترام الأقليات الدينية والقومية، التي رد عليها الاتجاه العلماني على أنها شروط تجرد العراق من ثقافته ومعرفته العلمية، بل انها تقتل الفكر وتؤجج الصراع الطائفي في المجتمع العراقي ذي الطوائف المتعددة.[٢٤] لذلك يؤكد على أن تكون المواطنة اساس الحقوق والواجبات في الدستور والنص على حرية المعتقد، وما ذلك الا خطوات اساسية لفصل الدين عن السياسة لتأكيد دولة المواطنة في الوقت الذي يعد الدين عاملاً حيوياً في توجيه الشؤون العامة ولا يتعارض مع حقوق المواطنة المتساوية في اطار الممارسة الديمقراطية طالما ان الاغلبية اختارت ذلك[٢٥]. فالعلمانيون ينطلقون من الايمان بالديمقراطية

وحقوق الانسان والتعددية والمساواة والحرية الشخصية والتعامل مع الاخرين بروح المواطنة البعيدة عن العناوين الاخرى مما يجعل العلمانية وفق هذا المفهوم اكثر قبولا وملاءمة لطبيعة الشعب العراقي المتنوع قوميا ودينيا ومذهبيا، فقوميا ينقسم العراق الى قوميتين رئسيتين هما :الاغلبية العربية ويقدر حجمها بـ ٧٠-٧٥% من السكان ،والاقلية الكردية حوالي ١٨-٢٠% ، فضلا عن اقليات قومية او عرقية او اثنية اخرى، مثل التركمان والاشوريون والكلدان.وطائفيا تقسم الاغلبية العربية الى اغلبية شيعية ٨٠-٨٢% واقلية سنية ١٨-٢٠% من مجموع السكان مع اعتناق معظم الاكراد المذهب السني ووجود اقلية شيعية بينهم، وهذا ما ينطبق على التركمان ايضا فضلا عن اقليات دينية دينية ومذهبية اخرى كالمسيحيين والايزيديين والصابئة الذين لا يشكلون اكثر من ٥% من مجموع السكان[٢٦].

إن البحث في مسارات العملية السياسية في العراق من حيث مستويات الصحة فيها والخطأ من الناحية الواقعية مدة خمس سنوات يطرح بقوة قضية تعددية التوجهات الفكرية والسياسية، التي تعد احدى أهم أسس الديمقراطية الصحيحة وافرازاتها الواقعية، حينما تتبع حقيقة توجهات الأفراد في المجتمع نحو خط فكري سياسي معين، في الأساس، من درجة نضوج معرفتهم السياسية والاجتماعية بالشكل الذي يمكنهم من تكوين رؤية واعية للأمور وتمييز واضح الى ما ينفع المجتمع وما يضره.

ولا تتوقف درجة تلك المعرفة والوعي الفكري، عند الأفراد الذين ينضمون الى تكتل سياسي ما وفق توجه فكري معين، وإنما يمتد ذلك الى الأفراد المستقلين أي عموم أفراد المجتمع الذين يراقبون مسارات تلك الاتجاهات الفكرية والسياسية والحكم عليها حينئذ بصناديق الاقتراع فيما اذا كانت تسير على وفق توافقات ومصالح المجتمع أم لا.

ويمكن عد غالبية توجهات افراد المجتمع العراقي توجهات دينية مبنية على ممارسات الأنظمة الشمولية في كبت الحريات ومن ضمنها الحرية الدينية، الأمر الذي زاد من تنامي الشعور الديني لدى الأفراد بعد سقوط تلك الأنظمة وبضرورة التعويض عن ذلك الكبت والحرمان الذي عاشوه بإطلاق الحريات الدينية وبسيادة التوجهات الإسلامية الدينية على غيرها من التوجهات الأخرى. الأمر الذي صار من الطبيعي أن ينتج نتائج معينة تصب في هذا الاتجاه خلال الانتخابات الماضية لتفوز الأحزاب والكتل الدينية الإسلامية بناءً على توجهات الأفراد الدينية في أغلبية مقاعد البرلمان العراقي وحتى الحكومة الدائمة ، وليتضاءل اثر ذلك دور القوى العلمانية التي فاز بعضها ولكن بنسب قليلة، والتي يمكنها أن تأخذ دوراً أكبر في المستقبل انطلاقاً من أن الفرد العراقي لا يتخلى عن ثوابته الإسلامية التي نما عليها أو يتنكر لالتزامه الديني حينما يؤمن بالديمقراطية والحرية والتعددية والمواطنة.

نستنتج من خلال ذلك أن الفرد وتوجهه العام هو الذي صاغ نتيجة الانتخابات التي كانت متوقعة مسبقاً على وفق توجهات المجتمع العامةً وليضع معادلة أساسها الأحزاب الإسلامية ضرورة للإمساك بزمام الأمور والسلطة في العراق.

والآن بعد مرور خمس سنوات على مسيرة العملية السياسية وصعود القوى ذات التوجهات الإسلامية الى سدة الحكم في العراق ، لنا أن نتساءل عن إمكانية حضور المعادلة تلك عند المجتمع العراقي في الإنتخابات القادمة. هل ستبقى المعادلة كما هي بالصورة التي تفرز نتيجة مماثلة؟ أم أن مجموعة المتغيرات الجارية على الساحة السياسية كفيلة باختلال هذه المعادلة لتقلب الأمور في الانتخابات القادمة؟ ان الإجابة عن تلك التساؤلات أو الحصول على نتيجة واقعية مقنعة لابد أن تستند الى مجموعة المتغيرات التي تكاد تكون شاخصة أمام الفرد والتي برأينا ستحسم نتيجة مستقبل الاتجاهات حسماً نهائياً، ومن جملة هذه المتغيرات:-

١- صار الواقع العراقي اليوم أصعب مما كان عليه حتى انه لا يمكن تحديد القوى المتصارعة فيه، بل ان هذا الصراع لا يدور اليوم بين القوى والأحزاب السياسية القائمة وحدها (والتي أغلبها داخل الحكومة والبرلمان) بل انتقل الى داخل المجتمع حين تمت تعبئته في ظل موازين قوى مختلة لتحقيق أهداف مختلفة سعى ومازال كل طرف اليها بالشكل الذي شوه توجهات الفرد الطبيعية نحو تطور ميدان الحياة والمجتمع .[٢٧]

٢- دخلت الأحزاب الإسلامية العراقية نفسها في تجاذب طائفي وسياسي عنيف نتيجة ردود فعل مختلفة بعضها داخلي والآخرخارجي واتضاح عدم قدرة هذه الأحزاب على استيعاب جماهير من مختلف الطوائف بل حصرت إنتماءاتها بطائفة معينة مما جعل كل حزب يعبر عن مصالح أتباعه الطائفية أكثر مما يعبر عن أهدافه وشعاراته الإسلامية.

٣- الانتهازية التي اتسمت بها بعض الكوادر التي أعتلت المناصب باسم الإسلام للوصول الى غايات ومصالح شخصية، الأمر الذي ولد لدى الأفراد انتقادات موجهة الى الإسلام والدين دون تمييز بينه وبين من يزعمونه، بمعنى آخر أن أفراد المجتمع حصلت لديهم حالة من الخلط بين الدين كممارسات عبادية وروحية ورسالة سماوية والدين كممارسة سياسية فأخذ يصدر أحكامه على الدين من خلال حكمه على ممارسات الأحزاب الإسلامية.

٤- ارتكبت بعض القوى الإسلامية أخطاء متعددة على المستويات كافة منها الفساد المالي والإداري، والتمييز وتغييب روح المواطنة، وعدم اشاعة المواطنة المتساوية، وتصفية الحسابات مع القوى السياسية الأخرى التي تختلف معها في الرأي والموقف السياسي.[٢٨]

٥- تولد قناعات بنسبة غير قليلة من جانب أفراد المجتمع بأن استمرار سيادة الاتجاهات الدينية الإسلامية سيحمل مخاطر كبيرة على العراق يؤدي به الى سيادة ألاستبداد الفكري والسياسي إزاء الآخر.

٦- ضعف الخطاب الإسلامي عموما نتيجة ضعف امكاناته وسيادة الخطاب المزدوج المعبر عنه من جانب ما بالديمقراطية والذي يكاد يكون ذلك الخطاب شكليا، ليترسخ في العمق الخطاب الطائفي من جانب أخر.[٢٩]

٧- وجود قوى سياسية إسلامية وغير إسلامية أخذت تعي بشكل واضح مخاطر التيارات الطائفية السياسية وعواقبها على العملية السياسية بأجملها، وتتجسد هنا مسؤولية القوى الديمقراطية في أن تلعب دورها في بلورة تلك الاتجاهات وتعزيز مواقعها لتسهم في طرح ما تتبناه من اتجاهات بنيوية تجاه العراق ككل .

٨- بناءً على ذلك، تقع على القوى الديمقراطية العراقية مهمة تجديد خطابها السياسي وتحديث علاقتها بالمجتمع وتنشيط فعالياتها للوصول الى الجماهير الواسعة ذات المصلحة بالتحول الديمقراطي ومعالجة أكثر المشكلات باتجاه ديمقراطي تقدمي يرقى لمستوى حاجات المجتمع العراقي وهي حاجات تتوافق مع ما تريده تلك القوى الديمقراطية من اقامة دولة توفر الحياة الكريمة لمواطنيها بكافة دياناتهم ومذاهبهم، دولة تستند الى قاعدة المجتمع المدني الحديث الذي يعي اهمية ومضمون حرية الفرد وحقوقه الديمقراطية.

الخاتمة

تبقى السجالات والمهاترات بين الاتجاهات العلمانية والدينية شاخصة في ساحة الواقع السياسي العربي (اقليميا) ،والواقع السياسي العراقي (محليا) وتستمر المحاولات من جانب كل طرف ليستحوذ على هذا الواقع المعاصر دون امكانية لايجاد شراكة مع غيره من التيارات الاخرى .الا ان ملامح هذا الواقع السياسي العراقي المعاصر لابد ان ترسمه الامكانيات والقدرات التي يقدمها كل اتجاه لايصال المجتمع العراقي الى وضع افضل من سابقه ، ولذلك تبقى الساحة السياسية مفتوحة لاثبات كل ذلك من جانب تلك الاتجاهات ويبقى الزمن كفيلاً باثبات اشياء اخرى اكثر .

الهوامش والمصادر

(١) عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف ، ط٢ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٨)، ص١٨ .

(٢) The new Encyclopedia Britannica , Helen tterning way publisher, USA, 1974, vol, lx , p.19

٣- منير البعلبكي، موسوعة المورد،ج٩ ،ط١(بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٣)، ص١٧.

٤ -منير البعلبكي، المورد،ط٨(بيروت، دار العلم للملايين،١٩٧٥)، ص٨٢٧.

٥ -محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة،ط١(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)،ص١٠٨.

٦ -سفر عبد الرحمن، العلمانية نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة ،(الكويت، الدار السلفية،١٩٨٧)،ص٢٨.

٧ -عبد الوهاب المسيري ، العلمانية WWW.islamonline.net

٨ -سليمان ابراهيم، العلمانية وخطرها على المسلمين WWW. Islamonline.com

٩ -علي عباس مراد _فتحي محمد البعجة، المجتمع المدني والديمقراطية في ضوء تجارب التحديث والتنمية العربية قراءة تحليلية، ط١(بنغازي، دار الإبل للنشر والتوزيع ،٢٠٠٥) ،ص١٤٠.

١٠ -رزاق عداي، آراء: واقع العلماني في العراق. مجلة الصباح www. Alsabah.net

• ميكل كوربت – بروفيسور خبير في التدريس وطرق البحث في العلوم السياسية والراي العام ، وجوليا كوربت – خبيرة في مجالات البحث وتدريس الدين في الولايات المتحدة.

[١١] -مايكل كوربت وجوليا ميتشل كوربت، الدين والسياسة في الولايات المتحدة ، ترجمة – عصام فايز و ناهد وصفي،ج١،ط١،(القاهرة ، مكتبة الشروق ،٢٠٠١) ،ص١٦.

[١٢] -المصدر السابق، ص٣٣.

[١٣] –غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط،(بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر،١٩٨٨)، ص٢١٣.

[١٤] –سفر عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره ،ص١٦٩.

[١٥] –عوض محمد القرني، العلمانية التاريخ والفكرة، مجلة البيان، تصدر عن المنتدى الإسلامي،الرياض،ع١٥٩، فبراير،٢٠٠١ ، ص ص٣٨–٣٩.

[١٦] –محمد حسن الأمين، العلمنة والدين والدولة قراءة في الإشكاليات، مجلة المنابر، ع٨٣، س١٢، شباط،١٩٩٨، ص٢٩.

[١٧] –إن أول من طرح مصطلح العلمانية في الساحة الثقافية العربية نصارى بلاد الشام في القرن التاسع عشر، وكان أول من طرحه الياس بقطور . نصراني لبناني – في معجم أعده (عربي . فرنسي)، ثم طرحه بعده بطرس البستاني في معجميه اللذين ألفهما، حيث دعا الى فصل الدين عن السياسة كحل للفتنة الطائفية التي ثارت في سوريا ولبنان بين المسيحيين والدروز عام ١٨٦٠. أنظر:. عوض محمد قرني، مصدر سبق ذكره ،ص٣٨.

[١٨] –انظر: عدنان الحلفي، تاسيس المجتمع المدني – دراسة في التقاليد السياسية العراقية،ج١ ، ط١ (دمشق ، دار البراق،١٩٩٧) ، ص ص ٧١–٨٦ .

• حيث بقى خطابه السياسي قوميا علمانيا رغم ادخال النظام لاسباب ذاتية الشعارات والرموز الاسلامية كادخال كلمة (الله اكبر) على العلم العراقي واستحضار بعض الايات القرانية في خطابه والاستعانة بقصص واحداث من التاريخ الاسلامي، كل ذلك ارتبط بظروف خاصة بالنظام اضطرته لدمج الشعارات والمقولات الاسلامية بالقومية،لاسيما بعد احتلاله الكويت لاشعال مشاعر العرب والمسلمين في العالم ضد التحالف الدولي .انظر وليد عبد الناصر، الحرب على العراق ومستقبل العلمانية في المنطقة www.sotaliraq.com

** ما ان سقط النظام الشمولي حتى تم الاعلان في بغداد بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٨ عن تاسيس لجنة الدفاع عن العلمانية في المجتمع العراقي(CDSIS) التي شكلت من اجل الترويج لقيم الحرية الفكرية ومباديء العلمانية واحترام حقوق الانسان ورفض الدوغمائية الدينية وتدخلها في الحياة المدنية ، فضلا عن ترويجها لحرية الفكر والمعتقد وحرية الايمان والالحاد.

[١٩] –حليم بركات ،المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الاحوال والعلاقات، ط١ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٠)، ص٥٠٥.

[٢٠] –عبد الله لحود، في العلمانية والديمقراطية،ط١ (بيروت، منشورات دار النضال ، ١٩٩٢) ص ٢٣.

[٢١] –المصدر السابق، ص٤٥.

[٢٢] –احمد كمال ابو المجد وآخرون، (ندوة) القومية العربية والاسلام، (بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨١)، ص ص ٥٣٠–٥٣١.

[٢٣]– جعفر ادريس، فصل الدين عن الدولة، مجلة البيان،ع١٥٩، ص٣٣.

• لقد عرفت الدولة العراقية مجموعة من الدساتير أبتداءً من العهد الملكي الذي أصدر دستور عام ١٩٢٥ حين تسلم مقاليد الحكم في العراق الملك فيصل الأول _مؤسس الدولة العراقية_ بعد تشكيل المجلس التأسيسي عام ١٩٢٢، وتكِون الدستور من (١٢٣م)، نصت (م٣)أن الأسلام دين الدولة الرسمي ، مثلما دعا الى أحترام الديانات والشعائر الأخرى. فضلاً عن دستور عام ١٩٥٨ بعد أنقلاب عسكري بقيادة عبد الكريم قاسم، ثم دستور عام ١٩٦٣ بعد انقلاب عسكري أُطيح بعبد الكريم قاسم وهو انقلاب عبد السلام عارف، فألغي الدستور السابق ووضع دستور جديد أستمر لغاية أنقلاب عام ١٩٦٨، حيث ألغي

الدستور السابق وبقيت البلاد بدون دستور حتى عام ١٩٧٠. وبدأت المحاولات بعد سقوط النظام الشمولي الى وضع دستور دائم للبلاد من خلال تشكيل لجنة صياغة الدستور الدائم التي جرت المحاولات المتعددة لتضم اطياف الشعب العراقي كافة وليكون القانون الاعلى الذي يقف في قمة النظام القانوني في الدولة والذي يحدد القواعد الاساسية لطبيعة وشكل الدولة (ان كانت بسيطة ام مركبة (اتحادية) ونظام الحكم من حيث الشكل هل هو نظام حكم ملكي ام نظام حكم جمهوري، او من حيث طرق تسلم مقاليد السلطة (نظام دكتاتوري ام ديمقراطي)، كما يتناول تنظيم السلطات العامة فيه، من حيث التكوين والاختصاص وطبيعة العلاقة الدستورية بينها فضلا عن ضمه الحقوق والحريات السياسية والمدنية سواء أكان على صعيد الفرد ام منظمات المجتمع المدني. أنظر: عبد الفتاح جاسم العيساوي، الدستور الجديد ومستقبل العراق، جريدة الزمان ، ع١٦٧٧ في ٢٠٠٣/١٢/٦. وكذلك عبد القادر الشيخلي، مشروع دستور عراقي ديمقراطي دائم،ط٣،بغداد٢٠٠٥ www.iraqparliament.com

[٢٤] –هادي فريد التكريتي، القوى العلمانية وصياغة الدستور www.iraqparliament.com

[٢٥] –زهير عبود كاظم،النقاط المهمة في الدستور العراقي القادم www.iraqparliament.com

[٢٦] Phebe Marr,The Modern history of Iraq ,west view press,Golorado,1985,pp.5-9

نقلا عن: حارث محمد حسن، التعددية الثقافية والسياسية في العراق ومستقبل التحول الديمقراطي، مجلة (معا) تصدر عن مركز العراق للابحاث، ع٢، ٢٠٠٤ ،ص٩.

[٢٧] –كاظم حبيب، موضوعات للمناقشة: هل من صراعات فعلية حول مستقبل العراق الديمقراطي الإتحادي. www.akhbaar.org

[٢٨] –المصدر السابق.

[٢٩] –سليم الجصاني، مستقبل التوجه الإسلامي في العراق ، شبكة أخبار الناصرية. wwwnasiriyah.net